Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52i3.2939

قدم في: يناير 2021

أجيز في: يونيو 2021

Factors Leading to Committing Societal Violence in Jordanian Society from the Citizens' Perspectives

Abdullah Salem A. Al-Darawsheh

Abstract

Opjective: The current study aimed at identifying the factors that lead citizens to commit societal violence from their perspectives in (Mraigha District) Ma'an Governorate. **Methodology:** the study adopted a descriptive method using a social survey. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and developed to collect data, and a simple random sample of (602) respondents was utilized as a method for sampling. **Results:** The study concluded that the general level of social, economic, and psychological factors play a certain role in committing societal violence in the community, with the following means and SD values for social factors (m=3.81, SD=0.95), economic factors (m=3.75, SD=0.94), and the psychological factors (m=3.70, SD=0.70). The results also showed that there were no statistically significant differences in means in the variables of gender, age, educational qualification, monthly income, and number of family members. **Recommendations:** The study offered a set of recommendations, most notably the necessity of enforcing penalties and taking legal measures against perpetrators of societal violence.

Keywords: Violence, Societal Violence, Jordanian Society.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر المواطنين

عبدالله سالم الدراوشة(*)

ملخص

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرّف العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر المواطنين في (قضاء المريغة)- محافظة معان. **المنهج:** لتحقيق أهداف الدراسة اعتُمد على المنهج الوصفي المسحي، وصممت وطورت استبانة لجمع البيانات، واستخدمت عينة عشوائية بسيطة أسلوباً لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (602) مبحوث. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: المستوى العام للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر المواطنين في قضاء المريغة بمحافظة معان -كان بمستوى مرتفع؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمحور العوامل الاجتماعية (3.81)، بانحراف معياري (0.95)، ولمحور العوامل الاقتصادية (3.75)، وانحراف معياري (0.94)، ولمحور العوامل النفسية (3.70)، وانحراف معياري (0.70). **النتائج:** كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية للعنف المجتمعي باختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها ضرورة تفعيل العقوبات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبي العنف المجتمعي.

المصطلحات الأساسية: العنف، العنف المجتمعي، المجتمع الأردني.

مقدمة

يعدّ الأمن المجتمعي أمراً أساسياً في الوجود الإنساني واستمرار الحياة وديمومتها؛ إذ إن غياب الأمن يؤدي إلى القلق، والتوتر، والخوف، وانهيار المجتمعات الإنسانية، وأول من ارتكب العنف هابيل وقابيل؛ وهو ما يدل على وجود العنف منذ وجد بنو البشر على هذه الأرض؛ إذ كان في الحضارات القديمة إباحة قتل الرجل

(*) دكتوراه علم اجتماع/ تخصص علم الجريمة، قسم المناهج وأساليب التدريس، جامعة الحسين بن طلال ، الأردن، Email: aldrawsheh@yahoo.com

الاهتمامات البحثية: الدراسات حول العنف، المخدرات، الجريمة.

لزوجته وأبنائه، والمرأة التي تخالف زوجها تعذب، وكان العرب في الجاهلية يمارسون (وأد البنات و(دفنهن أحياء)؛ خوفاً على الشرف (الرديعان، 2008، 92).

إن ظاهرة العنف المجتمعي من السلوكيات المعنفة التي تتحدى النظام القائم، وتعاني منها مختلف المجتمعات البشرية، ويتمثل في الاعتداء على كرامة الإنسان بالضرب والسب والشتم وتعريض حياته للخطر، واستخدام التهديد بالقوة، وإشعال فتيل العنف، الذي يؤدي إلى عنف مجتمعي، له آثار سلبية مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

وقد سارع الإعلاميون والأكاديميون والتربويون إلى التفنن في وصف ظاهرة العنف المجتمعي، فتارة أطلقوا عليها العنف المجتمعي، وأخرى العنف الفردي، أو المشاجرات الجماعية، أو الاشتباكات العشائرية، وعقدوا لها كمّاً هائلاً من الندوات والمؤتمرات، إلا أن الظاهرة بقيت في تنام بشكل كبير في مجتمعنا على الرغم من تستر السلطات والعشائر والأسر على بعض الحالات؛ نظراً لظروف خاصة تتعلق بمصلحة الأمن المجتمعي (رعد وآخرون، 2019، 83).

يُعد العنف المجتمعي مشكلة بالغة الخطورة، تزعزع سلم الأمن المجتمعي على الرغم من انتشارها بين مختلف أطياف المجتمع الأردني؛ فما زالت تهدد أمن الدولة الأردنية واستقرارها، ويؤدي هذا النزاع والتوتر إلى انفجار اجتماعي يخل بالواقع الأمني، ويتعدى على الممتلكات العامة والخاصة، وإلحاق الضرر بالأشخاص، والتعدي على هيبة الدولة والقانون، متميزاً بشدة العصبة والنزعة والفزعة القبلية والتطاول على القانون وأجهزة الدولة الأمنية، بالإضافة إلى خطر هذا العنف المجتمعي الذي قد يتحول إلى عنف سياسي، وقبلي يهدد كيان الدولة ووحدتها الوطنية.

إن العنف المجتمعي لا يقتصر على شريحة اجتماعية أو مجموعة عرقية، أو دينية؛ إذ إن هناك مؤشرات تشير إلى ارتباطه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وبالضغوطات النفسية على أفراد الأسرة (الأغوات، 2014، 2).

وقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية في الآونة الأخيرة عدداً من الجرائم والمشاجرات المسلحة، التي أثارت الرأي العام، وسط مطالبات باتخاذ إجراءات رادعة لحماية المجتمع من الانفلات الأمني، وفي إحصائيات المركز الوطني لحقوق الإنسان سجلت عام (2007)، (1065) حالة قتل أو إيذاء بالغ، وسجلت في عام (2008)، (1040) حالة، وفي عام (2009) سجلت (6416) حالة، فيما أثبتت مصادر مديرية الأمن العام التصاعد الملموس لمعدل العنف والجريمة بين عامي (2010 و2008)؛

ففي حين رصدت عام (2008)، (36325) جريمة، ارتفعت في عام (2009) لتصل إلى (46720) جريمة، وفي عام (2010)، سجلت (53362) جريمة، وقد استقبل عام (2011) بعنف اجتماعي واسع في مدينة معان، وعلى صعيد العنف الجامعي سجلت الجهات المختصة نحو (45) مشاجرة طلابية قبل نهاية عام (2015)، وفي عام (2014) سجلت (70) مشاجرة طلابية، ونحو (130) مشاجرة طلابية صنفت على أنها خطيرة على مستوى العنف المجتمعي (بني يونس، 2017: 420)؛ لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة

إن مشكلة العنف المجتمعي تشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الأردني؛ كونها تهدد الأمن والاستقرار والطمأنينة؛ نظراً لاتساع مساحة المشاجرات بين المواطنين، المتمثلة في ممارسة السلوكيات المعنفة بين جميع أفراد المجتمع عموماً وشريحة الشباب خاصة في المدن والقرى والبوادي والجامعات والمدارس....إلخ؛ فقد أظهرت نتائج دراسة (شتيوي وآخرين، 2010) أن عدد المشاجرات بلغ (752) مشاجرة جماعية مسجلة لدى الأجهزة الأمنية خلال (2010/2009)، جاء فرزها وتصنيفها ضمن ملفات الجهات الرسمية إلى (29%) سببها خلافات عائلية، و(64%) خلافات مالية، ونحو (7%) منها ثأر قديم، وهذا يعد رقماً مرتفعاً وزيادة ملحوظة في عدد المشاجرات الجماعية؛ مما يتطلب مواجهة صارمة لما لها من تأثير خطير على حياة الفرد والأسرة والمجتمع. فالعنف المجتمعي هو خروج عن منظومة القيم الاجتماعية، والطبيعة الإنسانية، التي ينبغي أن تضبط سلوكيات الأفراد من ارتكاب سلوكيات قاسية لا تناسب إنسانيتهم، وتبث روح الحقد والكراهية وحب الانتقام ممن لا ذنب لهم؛ إذ يأتي في معظم الأوقات من أقرب الناس وأشدهم صلة بعضهم مع بعض، وينتج عنه أضرار جسيمة وبالغة الخطورة، وضعف في العلاقات الاجتماعية بين أطياف المجتمع (إبراهيم، 2007).

والمجتمع الأردني له نسيج عشائري، وعادات، وتقاليد، وقيم، وتسيطر عليه العصبية القبلية المبنية على روابط الدم والنسب، التي تبرز بشكل واضح في أثناء ممارسة السلوكيات المعنفة، لذا فإن ظاهرة العنف المجتمعي في ازدياد مستمر في السنوات الأخيرة، وأصبحت تقلق الجميع وتهدد السلم الاجتماعي الذي يعد الأساس لحالة الاستقرار لجميع مكونات المجتمع، ولا يقتصر العنف المجتمعي على إساءة فرد لفرد بل يتعداه ليطول الأسرة والعشيرة، وهذا يعد من أسوأ أشكال العنف في المجتمع

الأردني، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر المواطنين.

أهداف الدراسة

جاءت أهداف الدراسة على النحو الآتي:

1 – تعرّف العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة.

2 – تعرّف العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة.

3 – تعرّف العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة.

4 – تعرّف مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة تبعاً لكل من (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة، العمر، الدخل الشهري).

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر المواطنين؟

1 – ما العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة؟

2 – ما العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة؟

3 – ما العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة؟

4 – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع

الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديمغرافية: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة، العمر، الدخل الشهري)؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في فهم العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني، وتتمثل أهمية الدراسة في محورين رئيسين أساسيين هما:

أولاً: الأهمية النظرية

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تستهدف معرفة العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني وأثرها السلبي على الفرد والأسرة والمجتمع؛ ومن ثم تعد هذه الدراسة إضافة علمية جديدة إلى الأدبيات المتعلقة بموضوع ظاهرة العنف المجتمعي، ورافداً للمكتبتين العربية والأردنية في موضوع العنف.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسة في إقامة ورش عمل وقائية وإيجاد التدابير الوقائية والعلاجية للحد من ظاهرة العنف المجتمعي في المجتمع الأردني، وبث المزيد من الوعي والمعرفة بمخاطر العنف المجتمعي، وكذلك يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة أصحاب القرار بوضع إستراتيجيات وسياسات لمواجهة ظاهرة العنف المجتمعي في المجتمع الأردني.

مفاهيم الدراسة

العنف لغة: أصل كلمة العنف يعود إلى (عَنُفَ) بضم النون، فيقال:" عَنُفَ به وعليه يعنف عُنفاً وعَنافةً"؛ أي: لم يرفق به، فهو عنيف: بمعنى لامه بعنف وشدة وعتب عليه، أما إن قيل أعنف عَنُف عليه، واعتنف الأمر؛ فتأتي بمعنى أخذه بعنف، والعنف ضدّ الرفق، والتعنيف بمعنى التعبير باللوم (ابن منظور، 2003، 257).

ويعرّف العنف في قاموس وبستر (Webster) بأنه استخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء (Webster Dictionary, 1983).

ويعرّف العنف اصطلاحاً بأنه: الفعل أو المعاملة التي تحدث ضرراً جسمياً أو التدخل في الحرية الشخصية (المطيري، 2006، 1).

كما يعرّف العنف بأنه: "الأفعال المباشرة، وغير المباشرة التي توجه نحو أفراد الأسرة بهدف إيقاع الأذى النفسي، أو اللفظي، أو الجسدي، أو الجنسي" (Jonston, 2016, 89).

ويعرّف العنف المجتمعي بأنه: سلوك أو فعل متعمد يقصد به إلحاق الأذى والضرر الجسدي أو النفسي، موجه نحو فرد أو أكثر من أفراد الأسرة، وعادة يكون موجهاً من الأفراد الأكثر قوة في الأسرة (فارس، 2015، 24).

العنف المجتمعي: "هو مجموعة من السلوكيات، أو الأفعال التي تُمارس بصورة سلبية؛ بهدف إحداث الأذى الموجّه إلى الأشخاص، أو الممتلكات على شكل جماعي عشائري أو مناطقي" (الشمري، 2015، 7).

يعرّف العنف المجتمعي إجرائياً بأنه: مجموعة من السلوكيات العدوانية، وتكون مؤذية نفسياً وجسدياً تجاه الآخرين بالتعدي، والتكسير، والتخريب، وإتلاف الممتلكات العامة، والخاصة في المجتمع.

الإطار النظري

العنف

العنف موجود منذ قصة "قابيل وهابيل" حتى يومنا هذا، ويتوزع جغرافيّاً في كل بقعة على هذه الأرض، ويمارسه أفراد منتمون إلى الأديان والأجناس والطبقات الاجتماعية والاقتصادية كافة (جمعة، 2016).

وقد بيّن علماء النفس الاجتماعي أن العنف يمثل عدواناً؛ فهو في الغالب فعل صادر عن فرد ضدّ فرد آخر (الكركي، 2005، ص21)، كما أن علم الاجتماع عرّف العنف بأنه الانحراف الاجتماعي (السويطي، 2012، 282).

ويُعد العنف ممارسة مفرطة للقوة بشكل يفوق ما هو معتاد عليه وغير مقبول اجتماعيّاً، وهو يتضمّن لغة التداول في الأوساط والجماعات، سواء كانت إجرامية أم مسلحة، وقد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال (غزوان، 2015، 2157).

العنف المجتمعي

يُعد العنف المجتمعي مشكلة اجتماعية إنسانية عرفها الإنسان منذ بدء الخليقة؛ إذ إنه يمارس بصور وأشكال تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف العادات والتقاليد والأعراف والأزمنة والظروف الاجتماعية والإنسانية والأنظمة السياسية، وتختلف شدة

العنف ووطأته في المجتمع الواحد باختلاف درجة تحضر أفراده ووعيهم وثقافتهم، وكذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية وأنماط الحياة فيه.

ويُعتبر العنف المجتمعي من الظواهر الاجتماعية المقلقة للمجتمعات الإنسانية عامة والمجتمع الأردني خاصة، إلا أن هذه الظاهرة دخيلة على مجتمعنا، مرفوضة دينياً واجتماعياً (إسماعيل، 2017، 36).

أشكال العنف المجتمعي

تتعدّد أشكال العنف المجتمعي، وهو يشمل أي فعل، أو سلوك، أو امتناع عن القيام بفعل يقوم به أحد أفراد الأسرة، يتسبّب في إلحاق ضرر مادي، أو معنوي بفرد آخر أو مجموعة من الأفراد، ومن أبرز أنماط العنف المجتمعي العنف البدني، والفيزيائي، والجنسي، والسيكولوجي، والنفسي.

ومن أبرز أشكال العنف المجتمعي:

أولاً - العنف الجسدي: وهو اللجوء إلى استخدام القوة البدنية ضد الآخرين بشكل متعمد، لإيقاع الأذى والضرر الجسدي بهم، فهو يعرض صحة المعنَّف للخطر ويترك آثاراً على جسده، وقد تكون هذه الآثار ظاهرة أو مخفية، بالإضافة إلى أثرها النفسي الذي يصعب تجاهله. ويتمثل في الاستخدام المتعمد للقوة؛ مثل الضرب والعض والحرق (Kathryn, 2013, p88).

واستخدام أسلوب التهديد بالقوة يؤدي إلى العنف؛ إذ إنه يبدأ بالمجادلة ثم الصراخ وإصدار أصوات عالية، ثم يتطور إلى السب والشتم والذم والتحقير، ويتطور بعد ذلك إلى الضرب (عبيدو، 2010، ص243).

ثانياً - العنف اللفظي: وهو من أكثر أشكال العنف انتشاراً، ومن أبرز صوره السخرية، والألفاظ البذيئة، والصراخ، والذم، والقدح، والشتم، والاعتداء، أو التعذيب، والعتب الجارح الذي يحط من كرامة الإنسان (الرشيدي، 2017).

ثالثاً - العنف النفسي: ويهدف إلى إثارة القلق والخوف من الفرد المعتدى عليه والمسّ بالآخرين نفسياً، والتقليل من قيمة المعتدى عليه، وإشعاره بأنه سلبي، وإضعاف قدرته العقلية والجسمية؛ إذ إن العنف المجتمعي النفسي من أكثر أنواع العنف صعوبة في تحديد آثاره على المديين المتوسط والبعيد (الأغوات، 2014، 3).

رابعاً - الاعتداء على الممتلكات: وهو حالة من الغضب والانفعال، تهدف إلى إيقاع الضرر بالممتلكات العامة والخاصة تعبيراً عن انعدام الرضا (الصرايرة، 2009).

يرى الباحث أن العوامل المؤدية للعنف متعددة، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية، ومن ذلك الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو العوامل النفسية، أو الأحداث السياسية أو وسائل الإعلام، كلها عوامل تدفع إلى ممارسة العنف، ويكون النساء والأطفال وكبار السن هم ضحايا العنف المجتمعي، وأن أبرز ما كشفته حوادث العنف المجتمعي العنف العشائري، والعنف الطلابي، والاعتداء على رجال الأمن والحكومة؛ ومن ثم، لابد من إعادة تأهيل أفراد المجتمع للامتثال لسلطة القانون، وتنظيم العادات العشائرية من أجل (حقن الدماء)، وتوقيف موجات الثأر والجلوة العشائرية وتنظيمها ضمن منطق عصري.

خصائص العنف المجتمعي

تتميز خصائص العنف المجتمعي بالتعصب للرأي، واستخدام العنف في التعامل مع الآخرين، والاستهتار بجهود الآخرين والتقليل من شأنهم، وعدم المقدرة على ضبط النفس، والتسرع بشكل عام، وتأويل أفعال الآخرين بطريقة سلبية (أبو دوابة، 2012).

العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي

ظاهرة العنف المجتمعي ظاهرة تعاني منها الكثير من المجتمعات البشرية في مختلف دول العالم، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى ارتكاب العنف المجتمعي ما يأتي:

أولاً - العوامل النفسيّة: تتمثل في القلق النفسي، والعجز، والعداوة، والإحباط، والاكتئاب، والشعور بالاغتراب، والحرمان؛ مما يؤدي إلى ظهور التوتر والاضطرابات ما بين أفراد المجتمع (الهنداوي وآخرون، 2002).

ثانياً - العوامل الاجتماعية: تتمثل في عدم تكيف الأفراد مع القيم الاجتماعية والثقافية والتقاليد المتبعة في المجتمع الأردني؛ مما يدفعهم إلى ارتكاب سلوكيات منحرفة تؤدي إلى العنف المجتمعي، ومصدر هذا العنف هو الفرد لشعوره بالإحباط، والاضطرابات النفسية، وضعف الاستجابة للمعايير الاجتماعية، وعدم قدرته على إقامة علاقات اجتماعية، وعدم قدرته على التحكم بدوافعه العدوانية (المجالي، 2016، 325).

يرى علماء الاجتماع أن المشكلات الاجتماعية تنشأ نتيجة اختلال النظام القيمي

للمجتمع ومعاييره؛ مما يؤدي إلى فقدان حالة الاندماج في المجتمع، ونتيجة الخلل في الأبنية المعيارية والقيمية تظهر السلوكيات الجرمية (الوريكات، 2008)

ثالثاً - العوامل الاقتصادية: إن تردي الوضع الاقتصادي للأسرة يؤدي إلى ارتكاب العنف من جهة الأب لأبنائه وزوجته نتيجة معاناته وكآبته النفسية، والفراغ، والملل، واليأس؛ مما ينعكس سلباً على أفراد أسرته (العواودة، 2019).

وغالباً ما تسهم الأوضاع الاقتصادية القاسية في زيادة نسب العنف داخل الأسرة، وهذه العوامل تتمثل في الفقر والعوز والبطالة، وضعف الموارد الأسرية ومحدودية الدخل، وتراكم الديون وكثرة القروض (Amanda et al., 2007).

رابعاً - العوامل الدينية: تتمثل في ضعف الوازع الديني، والفهم الخاطئ لبعض المفاهيم الدينية، ومنها -على سبيل المثال- التمسك ببعض الأفكار الجاهلية، وأن الضرب هو أحد أفضل أساليب التربية السليمة، وأن من واجب الأولاد تقبّل طرق تربية الوالدين؛ لأن الهدف من ورائها هو خوف الوالدين على الأبناء (السويدي، 2017، 289).

خامساً - العوامل الفكرية والثقافية: عندما تكون ثقافة أفراد أو مجموعات ثقافة سلبية جانحة، أو ما يسمى (بالثقافة الفرعية الجانحة)، تكون دافعة نحو الجريمة والانحراف، وتساعد في اكتساب تصرفات منحرفة سلبية لا يقبلها المجتمع بالعموم وتكون إجرامية، وقد تكون الفوضى الثقافية التي تمرّ بها المجتمعات الإنسانية عاملاً فاعلاً في إحداث هذه الظاهرة السلبية (جمعة، 2016).

سادساً - وسائل الاتصال: لها تأثير سلبي على الأسرة وتماسكها، خاصة إذا كانت تفتقر إلى الرقابة على ما ينشره، وأصبحت الثقافة المستقاة من هذه الوسائل يطلق عليها مصطلح (ثقافة الصورة)؛ لاقتران المعلومة بالصورة التي تخاطب الحواس، وذلك من خلال عرض مشاهد العنف والإثارة، ومشاهد القتال والبوليسية، بالإضافة إلى عرض كثير من مظاهر الانحراف؛ كالإدمان على الكحول والمخدرات، وجرائم السرقة، والتحرّش الجنسي، وهذا بدوره يثير حماسة الأفراد وشهواتهم للانخراط في السلوك المنحرف (إسماعيل، 2017).

سابعاً - العامل الجغرافي: الزيادة الطبيعية للسكان، المتمثلة في زيادة المواليد وقلّة الوفيات، بالإضافة إلى أفواج الهجرات المتتالية والمستمرة الهاربة من الحروب والدمار الذي تشهده بلدانهم، كل ذلك أدّى إلى ظهور منازل مكتظة بساكنيها، وبيوت

عشوائية غير منظمة، وأحياء فقيرة تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الصحية السليمة، ناهيك عما رافق هذه الزيادة والهجرات من تغيرات في الجانب الثقافي، وتضارب في القيم والمعايير الاجتماعية (الحياصات، 2010، 1969).

ومن أبرز الأسباب المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في الأردن غياب لغة الحوار والقانون وتغليب لغة العنف، وممارسة عادة الثأر للسرعة في أخذ الحق، خاصة في حالات العنف الشديد وعدم الرغبة في انتظار الحكم القانوني، والتفكك الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية، وعدم الثقة في الإجراءات القانونية المتبعة، سواء في المركز الأمني أو في الإجراءات القانونية الأخرى، وغياب الثقافة القانونية وعدم اللجوء للشكوى؛ بسبب عدم توافر القدرة المالية لتحمل تكاليف المقاضاة والمتابعة وتوكيل المحامين، وثقافة المجتمع التي تكثر فيها الظواهر السلبية والمخاصمات وتمجيد العنف؛ ومن ثم، فإن الفرد سيصبح عنيفاً (القرالة، 2020).

يرى الباحث أن العنف المجتمعي ثقافة انتقامية وثأرية، والوصم بالعار المحرك الرئيسي، والمجتمع الأردني يشهد عنفاً مجتمعياً متزايداً ناتجاً من أسباب، أهمها: الضغط الاقتصادي، وغياب الشعور بالعدالة، وتعظيم الهويات الفرعية، وضعف التشريعات القضائية، ومن شأن ذلك تهديد الاستقرار، السلم المجتمعي.

ومن أهم الآثار المترتبة على العنف المجتمعي انتهاك حقوق الإنسان، وتفكّك الروابط الأسرية، وتشكّل ممارسة العنف المجتمعي صورة سلبية في المجتمع، وظهور سلوكيات غير سوية بين جميع أفراده، وينتج عن العنف المجتمعي إصابات جسدية مؤقتة أو دائمة، قد تصل إلى حدّ الإعاقة الدائمة أو الموت، ويعاني المجتمع من القلق المستمر، والتوتر، والخوف، وعدم القدرة على مواجهة مشكلات الحياة (أخو إرشيدة، 2009).

النظريات المفسرة للدراسة

نظرية الضبط الاجتماعي

يرى هرشي أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة، وعلاقاتهم أو روابطهم الاجتماعية تمنعهم من ارتكابها، وهكذا جاء سؤال النظرية الرئيس مخالفاً لنظريات الخمسينيات، التي حاولت الإجابة عن ارتكاب الجرائم من خلال التساؤل القديم الجديد: لماذا يرتكب الناس الجريمة؟، فيما عكس هرشي سؤال هوبز: لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟، وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت

علاقـة الفـرد بالمجتمـع قوية، قلت فرص الانحراف وارتكاب السـلوك الجرمي (البداينة، وآخـرون، 2013).

نظرية التحليل النفسي (Psychoanalytic theory)

يـرى فرويـد أن الشـخصية تتكـون مـن ثلاثـة أجـزاء، وهـي الهـو والأنـا والأنـا الأعلـى، ويـرى أتبـاع هـذه النظريـة أن الجريمـة والسـلوك المنحـرف يمكـن أن يفسـرا عندمـا يحدث صـراع بيـن مكونـات الشـخصية، وتقـع الجريمـة أو السـلوك المنحـرف، أمـا المصـدر الأول للجريمة والسـلوك المنحرف؛ فقد يكون سـببه ضعف (الأنا الأعلى Weak Superego)، التي لا تسـتطيع أن تكبـح نزعـات (الهـو) أو تسـيطر عليهـا، والأشـخاص الذيـن يفتقـرون إلى (أنا أعلـى) متطـورة غالبـاً مـا يسـمون (السـا يكوباثولوجـي Psychpath) أو (السوسـيوباثولوجي Sociopath)؛ أي المرضـى النفسـيين أو الاجتماعييـن، أمـا الجرائـم التـي يمكـن أن يرتكبهـا هؤلاء؛ فهي جرائم الجنس والعاطفة والقتل وجرائم العنف، ويتميز هؤلاء الأشـخاص بقصر النظـر؛ أي أنهـم لا يـرون أكثـر من مصالحهـم الفردية، أما المصدر الثانـي للجريمة؛ فيتمثل فـي ذلـك المفهـوم الـذي طـوره فرويـد وهـو (الإبـدال Subimation)، وهـو يفسـر مجموعـة العمليـات التـي يقـوم بهـا الشـخص لإبـدال شـيء ما مـكان آخر رمزيـاً (الوريـكات، 2013).

مدخل النشاط الرتيب (The Routine Activity Approach)

تكـون هـذا المدخـل مـن ثلاثـة أجـزاء رئيسـة، وهـي: المجـرم ذو الرغبـة (Alikely Offender)، والهـدف المناسـب (Suitable Target)، وغيـاب الرقابـة القـادرة (Absence of Capabable Guardian).

المجـرم ذو الرغبـة يقصـد بـه أي فرد قـد يرتكب الجريمة لأي سـبب، ويرى (كوهن وفيلسـون) أن الأنشـطة الرتيبة قد تغيرت منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة المسـافة بين السـكن والعمل، التي من شـأنها إتاحة فرص لارتكاب الجرائم، وهكذا نجد الاهتمام بالتغيـر الاجتماعـي، وخاصـة ذلك الذي يقود إلـى التفكك الاجتماعي.

نظرية البناء الاجتماعي

يـرى دوركايـم فشـل المعاييـر الاجتماعيـة والظـروف المجتمعيـة، التـي تكـون فيهـا المعاييـر غيـر قـادرة علـى ضبط نشـاط أعضـاء المجتمـع؛ أي أن الظـروف المجتمعية لا تسـتطيع أن تقـود مواقـف الأفـراد إلـى المواقـع المناسـبة فـي المجتمع؛ ومن ثـم، يجدون صعوبـة فـي عمليـة التكيـف الاجتماعـي، وهـذا بـدوره سـوف يـؤدي إلـى الإحبـاط وعـدم الرضـا والصـراع والانحـراف (الوريـكات، 2013).

الإيكولوجيا الاجتماعية والتفكك الاجتماعي

يرى (بارك وبيرجس) أن ضعف العلاقات الاجتماعية الأولية سوف يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، وهكذا يصبح التفكك الاجتماعي مسؤولاً عن الجريمة والانحراف.

وافترض (شو ومكي) أن العلاقات الاجتماعية الجيدة والصدقات بين الناس الأحياء تعمل كضوابط اجتماعية ضد الجريمة والانحراف؛ ومن ثم، يسود التنظيم الاجتماعي، أما إذا وجد العكس وفقد الناس الشعور بالولاء للمنطقة؛ فإن التفكك الاجتماعي هو الذي سوف يسود؛ ومن ثم، تظهر المشكلات الاجتماعية كالجريمة والانحراف.

الدراسات السابقة

تشير دراسة (العواودة، 2019) إلى العنف الواقع على النساء ذوات الإعاقة، بمختلف أنواعه وأشكاله (الأسري، المجتمعي، ضد الذات)، وطبقت عينة بلغت (102) من النساء ذوات الإعاقة الحركية والحسية في مدينة عمان، وتوصلت إلى أن مستوى العنف المجتمعي الذي تتعرض له النساء ذوات الإعاقة في المجتمع الأردني جاءت بدرجة مرتفعة، وتبين أنه كلما انخفض المستوى التعليمي لذوات الإعاقة زادت نسبة تعرضهن للعنف المجتمعي وضد الذات، وأن العنف الأسري لا علاقة له بمتغير التعليم.

وهدفت دراسة (الدراوشة، 2017) إلى معرفة أسباب العنف الطلابي داخل حرم جامعة الحسين بن طلال وأنماطه، من وجهة نظر الطلبة، وقد استخدمت عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (289) مبحوثاً، وقد أظهرت النتائج أن أكثر أسباب العنف الطلابي داخل الحرم الجامعي يعود إلى التعصب القرابي والعشائري في المرتبة الأولى؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.15)، يليه في المرتبة الثانية تهاون الجامعة في اتخاذ العقوبات بحق الطلبة المنحرفين، وبلغ المتوسط الحسابي له (4.12)، يليه في المرتبة الثالثة معاكسة الطالبات وبلغ المتوسط الحسابي له (4.10).

هدفت دراسة (عباس وآخرين، 2013) إلى تعرّف مستوى التعصب المذهبي، والعشائري، والقومي، والديني، وبلغ حجم عينة الدراسة (300) طالب وطالبة من المدارس الواقعة في مدينتي بعقوبة وخانقين، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود التعصب المذهبي والعشائري والقومي والديني، لدى الطلبة المراهقين تبعاً لمتغيرات العمر، والجنس، والقومية. وأظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في

التعصب (المذهبي، والعشائري، والقومي، والديني) لدى المراهقين تبعاً لمتغيرات العمر، والجنس، والقومية؛ أي يوجد تعصب مذهبي وعشائري وقومي وديني لدى جميع أفراد عينة البحث بالمستوى نفسه.

تشير دراسة (الطويل، 2012)، إلى العنف المجتمعي وعلاقته بالقوانين، ومؤسسات التنشئة، والضغوط العامة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين. ضمّت عينة الدراسة (486) طالباً، وأظهرت النتائج أن الطلبة يرون عوامل التنشئة الاجتماعية تسهم في شيوع العنف المجتمعي أكثر من عوامل الضغوط العامة (الاجتماعية، الاقتصادية)، وعامل القوانين. كما تبين وجود أثر دال إحصائياً لمتغير الجنس والمستوى الدراسي من وجهات نظر الطلبة، لعوامل شيوع ظاهرة العنف المجتمعي.

وأجرى (المواجدة، 2010)، دراسة هدفت إلى تعرّف عوامل الخطورة في العنف العشائري في الأردن، وضمت الدراسة (51) خبيراً من شيوخ العشائر ووجهائها، والجهات الأمنية في إقليم الجنوب، ومن لهم علاقة في مجال العنف العشائري لتحديد عوامل الخطورة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن من أهم عوامل الخطورة في العنف العشائري في الأردن، الثأر، المشكلات الاجتماعية، التطور التكنولوجي، الانتخابات، الفقر، البطالة، قضايا الشرف، وإن أكثر الأسباب خطورة في العنف العشائري في الأردن مرتبة بحسب الأهمية: الأسباب الثقافية، الأسباب الاجتماعية، الأسباب الاقتصادية، والأسباب غير الموجبه للعنف: الأسباب السياسية، والأمنية والإعلامية والقانونية.

الدراسات الأجنبية

تهدف دراسة أنوار وآخرين (Anwar et al., 2020) إلى تقييم الفروق بين الجنسين في العنف العاطفي والجنسي، من الذين يعيشون في مقاطعتي بيكين وكولدا، في السنغال. هدفت الدراسة إلى تعرّف العلاقة بين العنف العاطفي والجسدي والجنسي وبعض المتغيرات الديمغرافية لمنطقة الإقامة والجنس والعمر والدين والعرق والحالة الاجتماعية والفقر والحالة التعليمية، لكل مشارك في الدراسة. أجريت الدراسة على (480) من الذكور والإناث، وأظهرت النتائج أن أفراد العينة يتعرضون للعنف العاطفي، ثم الإيذاء الجسدي، ثم الاعتداء الجنسي.

تشير دراسة كيم (Kim. et al, 2018) إلى أثر العنف الأسري والوضع الأسري وشخصيات الوالدين في جنوح الأحداث، وقد هدفت إلى تحديد العوامل الأسرية

المتعلقة بجنوح الأحداث وتأثير العنف والوضع الأسري على سلوك الجانحين من الذكور الكوريين. ضمّت العينة (1943) من الذكور، منهم (1236) طالباً، و(707) من الأحداث الجانحين، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحداث الجانحين البالغين ينظرون إلى آبائهم على أنهم غير فاعلين أسرياً، وأن أدوارهم الأسرية ضعيفة، إضافة إلى ذلك فإن الجانحين أكثر ميلاً إلى ارتكاب أفعال معادية للمجتمع، كما أن لديهم معدلات عالية من الإحباط والأمراض المعادية للمجتمع.

وهدفت دراسة (Eroglu, 2016) إلى معرفة أثر الإنترنت والإعلام في زيادة العنف بجامعة نيوهامشير، وضمّت العينة (339) طالباً وطالبة في الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى تعرض الطلاب للعنف الطلابي بصورة غير مباشرة، من خلال الرسائل الإلكترونية، وتشابهت ردود أفعال ضحايا التنمر الإلكتروني والتنمر التقليدي.

تشير دراسة (Richard, 2012) إلى التنمر والأسباب التي رسخت التنمر الإلكتروني في المجتمع الأمريكي، باعتباره حالة من حالات العنف القائم على التنمر الإلكتروني، وقد درس الباحث الحالات المسجلة لدى الدائرة القانونية في المحاكم الأمريكية، وبينت الدراسة أن التنمر الإلكتروني وليد تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، التي زادت من نطاق مشكلات التنمر، وتوصل الباحث إلى وجود مراجعة وتعديل لبعض القوانين الأمريكية التي تقف عائقاً أمام إجراءات التنمر، وأوصت الدراسة بوجوب وضع خطط بين المدارس والأسر لتأسيس استخدام آمن لوسائل الاتصالات.

أجرى إيفرن (Evren, 2009) دراسة هدفت إلى تحديد العنف الجامعي المرتبط بسلوكيات الطلبة، وضمت عينة الدراسة (1620) طالباً وطالبة يمثلون مختلف الجامعات التركية، وبينت الدراسة أن (112) طالباً وطالبة أشاروا إلى أنهم تعودوا على حمل السلاح في المناسبات الاجتماعية، وأن (73) طالباً وطالبة شاركوا في العنف أو شاهدوا العنف يحدث أمامهم، كما بينت الدراسة أن معظم الطلاب العنيفين هم من الطلاب الذين تلقوا عقوبات في أثناء الدراسة في المدرسة أوتلقوا عقوبات مختلفة بسبب سلوك خطأ.

هدفت دراسة (Kim, 2005)، إلى الكشف عن الآليات الدفاعية والعنف المبلغ عنه ذاتياً تجاه الغرباء في الولايات المتحدة الأمريكية. استخدم الباحث مقياس الاضطراب النفسي، ومقياس السلوكيات المعادية للمجتمع، وأظهرت نتائج الدراسة أن السبب المباشر لممارسة سلوك العنف لدى الطلبة هو عدم النضج في استخدام آليات الدفاع،

وهـي: الإنـكار، والتدابيـر، والنضـج الأدنـى، وتحقيق الهويـة أو الذاتية، وعـدم القدرة على ضبـط النفـس، والاضطرابات العقلية والنفسـية، والممارسـات المعادية للمجتمع.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسـة على المنهج الوصفي في اسـتخدام المسـح الاجتماعي، وتضمن إجـراء المسـح المكتبـي، والاطـلاع علـى الدراسـات والبحـوث النظريـة والميدانيـة؛ مـن أجـل بلـورة الأسـس والمُنطلقـات التـي يقوم عليها الإطـار النظري وتعرّف أهم الدراسـات السـابقة التـي تُشـكل رافـداً حيوياً للدراسـة ومـا تتضمنه من محـاور معرفية.

أمـا علـى الصعيـد الميدانـي التحليلـي؛ فقـد أجـري المسـح الاسـتطلاعي الشـامل وتحليـل جميـع البيانـات المُتجمعـة مـن خـلال الإجابة عن الاسـتبانات واسـتخدام الطرق الإحصائيـة المُناسـبة، وكان اعتمـاد الدراسـة علـى الاسـتبانة التـي تم تطويرهـا، علماً أن منهـج المسـح الاجتماعـي مـن أكثر المناهـج اسـتخداماً في العلوم الاجتماعية؛ إذ يُسـاعد علـى تحقيـق أهـداف البحـث العلمي مـن حيث الوصـف والتفسـير والتعميم.

مجتمع الدراسة

ضـمّ مجتمـع الدراسـة مجمـوع الأسـر الأردنيـة في قضـاء المريغة بمحافظـة معان، واختيـرت الأسـر فـي (قضـاء المريغـة) كعينـة ممثلـة للعشـائر الأردنيـة، وبلـغ عـدد أفراد الأسـر (19500) نسـمة (دائـرة الإحصـاءات العامـة، 2019).

عينة الدراسة

اختيـرت عينـة عشـوائية، ممـن تزيـد أعمارهـم علـى (18) سـنة، وكانـوا بواقـع (625) مبحوثـاً، وزعـت عليهم اسـتبانات الدراسـة، وبعد إجراء عملية تدقيق للاسـتبانات المسـترجعة اسـتثني (23) اسـتبانة منهـا؛ لـم تتوافـر فيهـا الإجابـة عـن الأسـئلة بالشـكل المطلـوب؛ ومـن ثـم، بلـغ مجمـوع المسـتجيبين (602) مبحوثـاً.

أداة الدراسة

بعـد مراجعـة الدراسـات والأدبيـات السـابقة، طوِّرت الاسـتبانة بوصفهـا أداة لجمع البيانـات؛ لتتـلاءم وطبيعـة المشـكلة البحثية وأبعادهـا، وتتضمن هذه الاسـتبانة مؤشـرات تقيـس العوامـل الاقتصاديـة والاجتماعيـة والنفسـية المؤديـة لارتـكاب العنـف المجتمعي، اعتماداً على دراسـات سـابقة؛ مثل دراسـة (المجالي، 2011)، ودراسـة (المواجدة، 2011)،

ودراسة (الطويل، 2012) ودراسة (شتيوي، وآخرين، 2010)، وطوِّرت الاستبانة لتتكيف مع البيئة المبحوثة،، وقد اشتملت هذه الاستبانة على جزأين، هما:

الجزء الأول: يشتمل على معلومات شخصية عن أفراد عينة الدراسة، وتضمّ (النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل التعليمي، وعدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري).

الجزء الثاني: يتناول مجالات أداة الدراسة، ويضم (45) فقرة، توزعت على ثلاثة مجالات فرعية، هي:

1 - **المحور الأول:** يهدف إلى قياس العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي، وتضمن (16) فقرة.

2 - **المحور الثاني:** يهدف إلى قياس العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي، وتضمن (19) فقرة.

3 - **المحور الثالث:** يهدف إلى قياس العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي، وتضمن (10) فقرة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على عينة من المواطنين في (قضاء المريغة) بمحافظة معان.

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على المواطنين خلال الفترة (2019/2020).

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من المواطنين في (قضاء المريغة) بمحافظة معان، ضمت مؤهلات علمية متفاوتة.

معيار الحكم على الأوساط الحسابية

لتحديد مستوى تقديرات أفراد العينة على فقرات الأداة وكل بُعد من أبعادها؛ استُخدم المعيار الإحصائي التالي بناء على المتوسطات الحسابية: أعلى علامة- أقل علامة/عدد المستويات؛ أي 5-1/3 = 1.33؛ ومن ثم، تصبح المستويات على النحو الآتي: (1 - 2.33) منخفض، (2.34 - 3.67) متوسط، (3.68-5) مرتفع.

صدق الأداة

تم التحقق من صدق المقياس بطريقتين، هما:

صدق المحكمين: للتحقق من وضوح الفقرات ومدى ملاءمتها للبيئة الأردنية عرض المقياس على خمسة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال وجامعة مؤتة، وفي ضوء نتائج التحكيم روجعت الصورة الأولية من المقياس، وأجريت بعض التعديلات؛ بما يحقق وضوح الفقرات ومناسبتها للغرض الذي أعدت له، ثم أجريت التعديلات اللازمة بناءً على التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها. وقد حافظ المقياس على عدد فقراته المكونة من (20) فقرة، واعتُمد إجماع المحكمين (83%) معياراً لقبول الفقرة أو رفضها.

ثبات الأداة

اعتمد على معادلة كرونباخ ألفا للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، وذلك من خلال إدخال البيانات التي تّم الحصول عليها من إجابات المبحوثين ومعالجتها بالحاسب الآلي اعتماداً على البرنامج الإحصائي، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (0.878)، وهي قيمة مقبولة لتطبيق هذه الأداة على عينة الدراسة.

أسلوب تحليل البيانات

بعد جمع البيانات من المبحوثين فرّغت وأدخلت في الحاسوب ضمن برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS). واستخدم أسلوب الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية) لوصف خصائص العينة والإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدم تحليل التباين الأحادي (Oneway ANOVA) واختبار ت (T-Test) وف الأحادي (F) للعينات المستقلة للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور.

عرض النتائج

أولاً: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

فيما يلي عرض للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، وهي ما يوضحها جدول 1.

جدول 1

وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	312	%51.82
	أنثى	290	%48.17
	المجموع	602	%100
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	210	%34.88
	دبلوم متوسط	155	%25.74
	بكالوريس	135	%22.42
	دراسات عليا	102	%16.94
	المجموع	602	%100
عدد أفراد الأسرة	3 أفراد وأقل	123	%20.43
	6–4	442	%73.42
	9–7	21	%3.48
	10 فأكثر	16	%2.65
	المجموع	602	%100
العمر	أقل من 25	125	%20.76
	35–25	237	%39.36
	45–36	156	%25.91
	أكثر من 45	84	%13.95
	المجموع	602	%100
الدخل الشهري	من 300 دينار وأقل	122	%20.26
	من 301–500 دينار	215	%35.71
	700–501 دينار	102	%16.94
	901–701	73	%12.12
	أكثر من 901	90	%14.95
	المجموع	602	%100

ثانياً: الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم، ورتبت تنازلياً بحسب المستوى، وهو ما يبينه جدول 2.

جدول 2

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة

العوامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
التعصب القبلي (العشائري)	4.05	0.90	1	مرتفع
ضعف الوازع الديني	4.03	1.01	2	مرتفع
التفكك الأسري	4.01	0.91	3	مرتفع
التنشئة الاجتماعية السيئة	4.00	0.98	4	مرتفع
كثرة المشاحنات نتيجة الضغوط المحيطة	3.86	0.88	5	مرتفع
غياب لغة الحوار بين الأطراف المتنازعة	3.85	0.93	6	مرتفع
إظهار الرجولة والقوة	3.80	1.02	7	مرتفع
ثقافة المجتمع التي تمجد العنف	3.77	1.17	8	مرتفع
ضعف الانتماء واحترام دولة القانون	3.76	1.12	9	مرتفع
النزعة العبثية وحب الفوضى	3.75	1.00	10	مرتفع
كثرة مشاهد العنف والدمار عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي	3.73	0.96	11	مرتفع
تعاطي المخدرات والخمور	3.74	0.92	12	مرتفع
تمرد الأبناء على والديهم	3.72	0.98	13	مرتفع
الانتخابات البلدية أو النيابية	3.69	0.92	14	مرتفع
غياب رب الأسرة	3.68	1.02	15	متوسط
تضارب المصالح الاجتماعية	3.62	0.98	16	متوسط
المتوسط الحسابي العام	3.81	0.98	-	**مرتفع**

يتضح من جدول 2 أن أكثر العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة، هي: التعصب القبلي (العشائري)، واحتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.05)، يليه في الترتيب الثاني ضعف الوازع الديني بمتوسط حسابي (4.03)، وجاء في الترتيب الثالث التفكك الأسري، بمتوسط حسابي (4.01)، وفي الترتيب الأخير وبدرجة مرتفعة تضارب المصالح الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.62).

وجاء المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.81)، وانحراف معياري (0.98).

السؤال الثاني: ما العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم، ورتبت تنازلياً بحسب المستوى، وجدول 3 يوضح ذلك.

جدول 3

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم

العوامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الفقر	4.00	0.88	1	مرتفع
البطالة	3.95	0.94	2	مرتفع
قلة الموارد المالية	3.90	0.97	3	مرتفع
النصب والاحتيال	3.80	1.05	4	مرتفع
انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية	3.75	0.84	5	مرتفع
الخلل في مستوى معيشة الأفراد والأسر	3.70	0.92	6	مرتفع
عدم القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية	3.69	0.98	7	مرتفع
التقسيم غير العادل للورثة	3.65	1.03	8	متوسط
تدني مستوى الدخل الشهري	3.56	0.92	9	متوسط
تراكم الديون والقروض	3.51	0.96	10	متوسط
المتوسط الحسابي العام	3.75	0.94	–	**مرتفع**

يتضح من جدول 3 أن أكثر العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة، هي: الفقر، واحتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.00)، يليه في الترتيب الثاني البطالة بمتوسط حسابي (3.95)، وجاء في الترتيب الثالث قلة الموارد المالية، بمتوسط حسابي (3.90)، وفي الترتيب الأخير جاء تراكم الديون والقروض بمتوسط حسابي (3.51).

وجاء المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.94)،

السؤال الثالث: ما العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة المتعلقة بالعوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم، ورتبت تنازلياً بحسب المستوى، وجدول 4 يوضح ذلك.

جدول 4

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة

العوامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الضغط النفسي	4.01	0.90	1	مرتفع
التعصب للرأي	3.95	0.98	2	مرتفع
عدم القدرة على ضبط النفس عند الغضب	3.92	0.82	3	مرتفع
القلق والاكتئاب والإحباط	3.88	0.88	4	مرتفع
ضعف السيطرة على الانفعالات	3.85	0.95	5	مرتفع
قلة التركيز ونفاد البصيرة	3.80	0.95	6	مرتفع
ضعف السيطرة على الانفعالات	3.75	0.90	7	مرتفع
الغضب المفاجئ من قبل أحد أفراد الأسرة	3.72	0.98	8	مرتفع
النزعة العبثية وحب الفوضى	3.70	1.00	9	مرتفع
تقدير البيئة الاجتماعية للسلوك العنيف	3.69	0.97	10	مرتفع

تابع/ جدول 4

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة

العوامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الرغبة في الانتقام	3.68	0.96	11	مرتفع
الاستهتار بالآخرين والتقليل من شأنهم	3.65	0.92	12	متوسط
الغيرة والحسد	3.61	0.98	13	متوسط
الإدمان على المواد المخدرة	3.60	1.03	14	متوسط
الحرمان من الحب والتقدير الاجتماعي	3.59	0.92	15	متوسط
الضغوط الحياتية التي تدفع الفرد لسلوك الطرق العدائية	3.58	0.98	16	متوسط
ضعف احترام الذات	3.55	1.03	17	متوسط
سرعة الاستثارة والنرفزة الشديدة	3.54	1.00	18	متوسط
الحرمان الاجتماعي	3.52	1.03	19	متوسط
المتوسط الحسابي العام	3.71	0.95	-	**مرتفع**

يتضح من جدول 4 أن أكثر العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة، هي: الضغط النفسي، واحتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.01)، يليه في الترتيب الثاني التعصب للرأي بمتوسط حسابي (3.95)، وجاء في الترتيب الثالث عدم القدرة على ضبط النفس عند الغضب، بمتوسط حسابي (3.92)، وفي الترتيب الأخير الحرمان الاجتماعي بمتوسط حسابي (3.52).

وجاء المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.71)، وانحراف معياري (0.95)،

السؤال الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة، العمر، الدخل الشهري)؟

للإجابة هذا السؤال أجري تحليل التباين على نحو ما يظهره جدول 5.

جدول 5

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي

المتغير	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة
النوع الاجتماعي	بين المجموعات	15.22	1	390.205	0.671	0.012
	داخل المجموعات	855.96	600	581.265		
	الإجمالي	871.18	601			
العمر	بين المجموعات	16.549	3	3.852	3.16	0.91
	داخل المجموعات	317.169	558	1.218		
	الإجمالي	333.718	601			
عدد أفراد الأسرة	بين المجموعات	15.123	3	4.765	3.80	0.06
	داخل المجموعات	322.142	558	1.253		
	الإجمالي	337.265	602			
الدخل الشهري	بين المجموعات	30.741	4	9.257	7.86	0.81
	داخل المجموعات	304.997	597	1.177		
	الإجمالي	335.738	601			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	31.120	3	8.215	6.65	0.22
	داخل المجموعات	303.921	598	1.234		
	الإجمالي	335.041	601			

* دالة إحصائياً على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من جدول 5 عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة، العمر، الدخل الشهري).

مناقشة النتائج

مناقشة نتائج السؤال الأول: ما العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة، هي: التعصب القبلي (العشائري)، واحتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.05)، يليه في الترتيب الثاني ضعف الوازع الديني بمتوسط حسابي (4.03)، وجاء في الترتيب الثالث التفكك الأسري، بمتوسط حسابي (4.01)، وفي الترتيب الأخير وبدرجة مرتفعة تضارب المصالح الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.62).

وجاء المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.81).

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (الدراوشة، 2017) ودراسة (عباس وآخرين، 2013)، ودراسة (المواجدة، 2010)، ودراسة (شتيوي، وآخرين، 2010).

يرى الباحث أن العنف المجتمعي – في غالبه – ليس عنفاً عشائرياً وإنما يأخذ بعداً عشائرياً بعد حدوثه، وبناء على استقرار الرأي العام يرى أقوى العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي تتمثل في الدور المتنامي للأطر التقليدية؛ كالأسرة والعشيرة، ومسقط الرأس.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أظهرت النتائج أن أكثر العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة، هي: الفقر، واحتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.00)، يليه في الترتيب الثاني البطالة بمتوسط حسابي (3.95)، وجاء في الترتيب الثالث قلة الموارد المالية، بمتوسط حسابي (3.90)، وفي الترتيب الأخير تراكم الديون والقروض بمتوسط حسابي (3.51).

وجاء المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.75).

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (الدراوشة، 2017)، ودراسة (عباس وآخرين، 2013)، ودراسة (المواجدة، 2010)، ودراسة (شتيوي، وآخرين، 2010).

يرى الباحث أن مشكلة البطالة، وتردي الوضع الاقتصادي والعولمة، والتحولات الاقتصادية، وضعف دور الدولة التنموي عوامل مهمة في شيوع ظاهرة العنف المجتمعي.

مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أظهرت النتائج أن أكثر العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظر عينة الدراسة، هي: الضغط النفسي، واحتل الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.01)، يليه في الترتيب الثاني التعصب للرأي بمتوسط حسابي (3.95)، وجاء في الترتيب الثالث عدم القدرة على ضبط النفس عند الغضب، بمتوسط حسابي (3.92)، وفي الترتيب الأخير الحرمان الاجتماعي بمتوسط حسابي (3.52).

وجاء المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات العوامل النفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي من وجهة نظرهم بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.71).

اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (الدراوشة، 2017) ودراسة (عباس وآخرين، 2013)، ودراسة (المواجدة، 2010)، ودراسة (شتيوي، وآخرين، 2010).

يرى الباحث أن العنف المجتمعي سلوك غير مبرر ويخالف تعاليم الشريعة الإسلامية، كما أنه يخالف ما نص عليه قانون العقوبات الأردني، وهو عنف يكون وليد اللحظة وردة فعل بشكل مفاجئ على موقف معين ويتحول من خلاف شخصي بين فردين إلى خلاف جماعي بين مجموعتين، وله آثار سلبية مؤلمة تؤدي إلى تفكك المجتمع، وإضعاف العلاقات الاجتماعية المبنية على المودة والاحترام والتقدير؛ ولهذا العنف المجتمعي أشكال، منها العنف الجسدي، والعنف اللفظي، وغالباً ما يكون في الأماكن العامة، أو أماكن سكناهم، ويرتكب العنف المجتمعي على أيدي أشخاص تربط بينهم أواصر القربى والدم، وينتج عن هذا العنف التهديد المستمر إلى أن ينتهي بقتل أو إيذاء بليغ، أو حرق منازل أو مركبات؛ ومن ثم يترتب على ذلك جلوة عشائرية، وهي تعد عقوبة لمجموعة من الأفراد بسبب خطأ فرد.

مناقشة نتائج السؤال الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية: (النوع الاجتماعي، العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المستوى التعليمي)؟

أظهرت نتائج الدراسة عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة، العمر، الدخل الشهري).

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (الدراوشة، 2017)، ودراسة (الطويل، 2012).

يرى الباحث أن فشل المعايير والقيم والعادات والتقاليد، وضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد يؤدي إلى ارتكاب السلوكيات العنيفة التي تترك آثاراً مؤلمة على الفرد والمجتمع.

ونظرية البناء الاجتماعي -كما يرى دوركايم - تؤكد أن الجريمة والسلوك المنحرف وضبطهما مسألة غاية في الأهمية، وأن فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية التي تكون فيها المعايير غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع، سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف، في حين يرى (بارك وبيرجس) أن ضعف العلاقات الاجتماعية الأولية سوف يؤدي إلى التفكك الاجتماعي.

التوصيات

1 - عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات لحث أفراد المجتمع على ثقافة الحوار والديمقراطية، ونبذ ثقافة التعصب بمختلف أشكاله، وأنواعه، وغرس قيم المحبة والمودة والتسامح ولغة الحوار بين أفراد المجتمع وإشعارهم بتحمل المسؤولية.

2 - تأصيل قيم حقوق الإنسان والتسامح وقيم المحبة والمواطنة الصالحة، ولغة الحوار بين أفراد المجتمع وإشعارهم بتحمل المسؤولية ونبذ العنف.

3 - إعداد برامج لمكافحة العنف المجتمعي ومحاولة تغييره أو الوقاية منه، من خلال وسائل الإعلام وإصدار نشرات توعية تبين مخاطر العنف على المجتمع عامة.

4 - زيادة الاهتمام من قبل الشرطة المجتمعية بالتوعية بمخاطر العنف المجتمعي.

5 - تفعيل دور الجامعات والمدارس والأندية والمراكز الشبابية بالتوعية بمخاطر العنف المجتمعي.

6 - تفعيل العقوبات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبي العنف المجتمعي.

7 - إجراء دراسات أخرى تتناول دور العنف المجتمعي.

المراجع

إبراهيم، عبدالله. (2007). *تعديل سلوك العنف*، الطبعة الثانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الرشاد.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (2003). *لسان العرب*، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو دوابة، محمد. (2012). *الاتجاه نحو المشاجرات العشائرية وعلاقته بالحاجات النفسية لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الأزهر، فلسطين.

أخو رشيدة، محمد خلف. (2009). *العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلبة الجامعات الأردنية والحلول المقترحة للحد منه*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الأغوات، فتحي. (2014). *صراع الأدوار الجندرية ودوره في العنف الأسري*: لواء قصبة الكرك أنموذجًا، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة مؤتة، الكرك.

البداينة، ذياب؛ والخريشة، رافع. (2013). *نظريات علم الجريمة: المدخل والتقييم والتطبيقات*. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

بني يونس، أسماء عبدالمطلب. (2018). الأبعاد الثقافية والواقعية في المجتمع الأردني ودور الأسرة والإعلام فيهما، *المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية*، *14* (1)، (420).

جمعة، إيهاب حمدي. (2016). *شبكات التواصل وثقافة العنف لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية*، ملخصات المؤتمر الدولي الثاني والعشرين: الإعلام وثقافة العنف، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

الحياصات، ناديا إبراهيم يوسف. (2016). أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *43*(4)، (1969)، ص 1773–1787.

دائرة الإحصاءات العامة. (2019).

الدراوشة، عبدالله سالم. (2017). أسباب وأنماط العنف الطلابي داخل حرم جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر الطلبة، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، *10*(1)، 79–98.

الرديعان، خالد بن عمر. (2008). العنف الأسري ضد المرأة: دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض، *مجلة البحوث الأمنية*، كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث: *92*(39)، 17.

رعد، شجن؛ وإيناس فصيح. (2019). العنف المجتمعي ضد الأطفال الممارس عليهم العنف من وجهة نظر الأم ومعلمات المركز، *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، (10)، جامعة أم القرى، السعودية: (83).

الرشيدي، جابر. (2017). دور *القيم الاجتماعية في الوقاية من الانحرافات السلوكية المرتكبة من قبل الطلبة في المدارس الثانوية في منطقة المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطلاب أنفسهم*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

السويدي، جمعة. (2017). مسببات العنف الأسري وانعكاساتها على الطفل والمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية*، *12*(5)، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية: (289).

السويطي، عبدالناصر. (2012). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور لدى عينة طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل، *مجلة جامعة الأزهر*، غزه، فلسطين، 14 (1)، (282).

شتيوي، موسى مجد الدين؛ والصمادي، جميل؛ وأبو عرابي، غازي؛ وكرادشة، منير. (2010). *العنف المجتمعي في الأردن*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صندوق دعم البحث العلمي، عمان.

الشمري، فلاح محمد ابن نماش. (2015). *التعصب ودوره في وقوع جرائم العنف المجتمعي في المملكة العربية السعودية*، [رسالة دكتواره غير منشورة]، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الصرايرة، خالد. (2009). *أسباب عنف الطلاب داخل الجامعات الأردنية*، [دراسة غير منشورة]، عمان، أكاديمية الشرطة الملكية، دائرة التحضير والدراسات.

الطويل، هاشم محمد. (2012). العنف المجتمعي وعلاقته بالقوانين، ومؤسسات التنشئة، والضغوط العامة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد *9*(111)، 1-20.

عباس، عدنان محمد؛ وجعفر، زهرة موسى. (2013). التعصب لدى المراهقين، دراسة مقارنة، *مجلة ديالى*، *58*، 205-277.

عبدالله، مروة؛ وعكروش، أيمن؛ والديب، هدى. (2016). أشكال العنف الممارس ضد الزوجة من قبل الزوج وعلاقته بمستوى الطموح لديها في بعض القرى متباينة في المستوى التنموي، بمحافظة الشرقية، *مجلة الزقازيق للبحوث*، *43*(3)، (1776).

العواودة، أماني. (2019). *العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي دراسة ميدانية على العاملات في مستشفيات محافظة العاصمة*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

غزوان، أنس. (2015). العنف الأسري ضد الأطفال وانعكاسه على الشخصية: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة، *مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية*، *23*(4)، (2157).

فارس، عايشة. (2015). *العنف الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث*، [رسالة ماجستير]، قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محن داو الحاج، بويرة، الجزائر.

القراله، أنس كمال. (2020). *العوامل المؤدية إلى المشاجرات بين المواطنين في لواء المزار الجنوبي من وجهة نظر المواطنين*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك.

الكركي، نسرين. (2005). *العلاقة بين أساليب حل الصراعات الزواجية والعنف ضد الأطفال في محافظة الكرك*، [رسالة ما جستير غير منشورة]، جامعة مؤتة، الأردن.

المجالي، أحمد. (2016). عوامل ظاهرة العنف الجامعي في ضوء تصور طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 9*(3)، 325.

المطيري، عبدالمحسن عمار. (2006). *العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمينة الرياض*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المواجدة، مراد عبدالله. (2010). *عوامل الخطورة في المجتمع العشائري في الأردن*، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الهنداوي علي فالح؛ الزغول، عماد عبدالرحيم. (2002). *مبادئ أساسية في علم النفس*، عمان: دار حنين، للنشر والتوزيع.

الوريكات، عايد. (2013). *نظريات علم الجريمة*، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الوريكات، عايد. (2008). *مبادئ علم الإجرام*، المدخل إلى دراسة علم الإجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الإجرامية والعوامل الداخلية والخارجية للإجرام، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

Amanda, L., & Madden, M. (2007). Teens, *Privacy and online social networks. Computer Security Journal, 18*(1), 43 - 53.

Anwar, Y. et. al. (2020). Assessing gender differences in emotional, physical, and sexual violence against adolescents living in the districts of Pikine and Kolda, Senegal, *Child Abuse & Neglect*, 102, 1-9.

Evern, H., (2009), Violence, Determinants among Turkish University student, *Journal of Higher Education in Turkey, 1*(12), 110-178.

Eroglu, U. (2016). Interrelationship between attachment styles and facebook addiction, *Journal of Educationand Training Studies, 4*(1).

Jonston, J. (2016). Relation of martial violence, parenting self effectively, and child adjustment in children of battered women: an exploratory study. Diss. A6s. Int., 57-09, 89.

Kathryn, F. (2013). The role of emotional abuse in physically abusive relationships. *Journal of family violence, 5*(2), 88.

Kim, m. (2005). Defense Mechanisms and self-reported Violence forward strangest, Bulletine of The Manger Clinic, 69(4), 305-312.

Kim, Humun-sil., & Kim, Hun-Soo. (2018). *The impact of family violence, famiy funcationing*, and parental partner dynamics on Korean juvenile delinquency, *Child psychiatry Human Development*, (39), 439-453.

Richard, D. (2012). Bullying and Cybebulling: History, statistics, Law, Prevention and analysis, *The Elon Journal, 3*(1), 32-67.

Webster Dictionary. (1983). The Delair publishing. Co. Inc, (1983), 1107.

للاستشهاد

الدراوشة. عبدالله سالم. (2024). العوامل المؤدية لارتكاب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر المواطنين. *مجلة العلوم الاجتماعية، 52*(3)، 55–86.

To Cite:

Al-Darawsheh. A. S. (2024). Factors leading to committing societal violence in Jordanian Society from the citizens' perspectives. *Journal of the Social Sciences, 52*(3), 55-86.